تلك الجواهر المجردة معلولة لذاته تعالى بذاته فلا يجري فيها المقدمة
التي مهدنا لتحقيق هذا المطلب الشامخ انه اذا كان وجود المعلول
الاول هو نفس تعقل الواجب اياه وعقل الواجب له ليس امرا
صادرا عنه بالاختيار فان العلم والقدرة والارادة يتوقف
عليها الاختيار فلا يمكن صدورها بالاختيار والا لزم الدور او
التسلسل فاذن لا يكون صدور المعلول الاول بالاختيار بالمعنى
الذي يشتونه وهو انه ان شاء فعل وان شاء لم يفعل كما انه
لا يصح ان شاء علم وان شاء لم يعلم وهو خلاف مذهبهم و
يفضي الى اشياء عظيمة بل بمحض الايجاب فان قلت اذا كان صدور
الممكنات عن الواجب بالاختيار والافعال الاختيارية مسبوقة
بالعلم كما ذكرت فيلزم ان يكون للحوادث وجودات في علمه تعالى
اذ تعلق العلم بالشئ المحض محال بديهة وما يقوله الظاهريون
من المتكلمين من ان العلم قديم والتعلق حادث لا يسمن ولا
يغني من جوع اذ العلم ما لم يتعلق بالشئ لا يكون ذلك الشئ
معلوما ● وهو يفضي الى نفي كونه تعالى عالما بالحوادث في الازل

تعالى عن ذلك علوا كبيرا قلت المخلص عما اشرنا اليه سابقا من انه تعالى
بالعلم البسيط الاجمالي جميع الاشياء وذلك العلم مبدا لوجود
التفاصيل في الخارج كما ان العلم الاجمالي فينا مبدا لحصول
التفاصيل فان قلت هذا الوجود العلمي للممكنات صادر عن الواجب
تعالى وهو فاعل مختار فلا بد ان يكون مسبوقا بالعلم فيلزم ان يكون
قبل هذا الوجود موجود في علم الله تعالى وننقل الكلام الى الموجود
السابق فاما ان ينتهي الموجودات او ينتهي الى وجود واجب و
كلاهما محال قلت قد سبق ان الواجب تعالى موجب بالنظر الى
صفاته الذاتية وكما ان علمه تعالى ليس صادرا عنه بالاختيار
كذلك وجود الحوادث في علمه تعالى فان ذلك الوجود عين علمه تعالى
بالذات وغيره بالاعتبار فلا يحتاج هذا الوجود الى سبق
علم به ولا يخفى عليك انه لا يمكن مثل ذلك في المعلول الاول
على التقرير الذي قرره شارح الاشارات لانه ليس له عنده
وجودان يكون احدهما علما وصدوره عنه بالايجاب والآخر
غير علما وصدوره عنه بالاختيار بل له وجود واحد هو الخارجي وهو

Copyright © King Saud University